ولا بشيء جيئذ ولا يجمع كالفعل بخلاف المصوغ من المتعدي ويعمل عمل
فعله المبني للمفعول فيرفع نائب الفاعل تقول زيد مضروب عبده
كما تقول ضُرِبَ عبدُه وما سواه مما يتعلق بالرافع ان كان منصوب
لفظا او محلا وهو اي المثال واسم المفعول كاسم الفاعل في جميع ما اشترط
فيه لصحة عمله حتى في عدم التصغير والوصف وكذا في اسم المفعول
خاصة اضافته الى مرفوعه معنى اذ اخول الاسناد الى ضميره موصوفه
نحو زيد مضروب العبد والاصل مضروب عبده فحولت الاسناد
ثم اضيف وهو حينئذ جار مجرى الصفة المشبهة والسادس منها
الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد في امور سبق ولهذا عملت
عمله النصب وان كان الاصل ان لا تعمل لما بينها الفعل بد لالتها على
الثبوت وكونها ماخوذة من القاصر وهي الصفة المصوغة من فعل
قاصر لغير تفضيل لافادة نسبة الحدث الى موصوفها على جهة الثبوت
فاذا قلت زيد حسن فمعناه اثبات الحسن له واستمراره في سائر اوقات
وجوده لا انه متجدد حادث ويدل على ذلك تحويل الصفة على
سبيل الاطراد الى صيغة اسم الفاعل عند قصد الحدوث كما يقال في
حسن حاسن وفي ضيق ضايق قال تعالى وضايق به صدرك بسم
اعلم ان هذه الصفة تشارك اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وصاحبه
وفي التذكير والتانيث والتثنية والجمع والاعتماد على احدهما
لكن النصب هنا على التشبيه بالمفعول به بخلافه ثمة وتميز عنه بامور
منها انها تصاغ من اللازم دون المتعدي وهو يصاغ منهما ومنها انها
للزمن الحاضر الدايم اي المطلق المستمر دون المنقطع والمستقبل
بخلافه فانه يكون لاحد الازمنة الثلاثة ومنها انها تكون غير مجارية
للمضارع في تحريكه وسكونه وهو الغالب في المبنية من الثلاثي كحسن

وظريف

وظريف ومجارية له نحو ظاهر وضامر واسم الفاعل لا يكون الا مجاريا
ومنها انها لا يتقدم معمولها المنصوب عليها الا نادرا فيرجع اسم الفاعل في العمل
بخلاف منصوبه ومن ثم صح النصب في نحو زيد انا ضاربه وامتنع
في نحو زيد ابوه حسن وجهه ومنها ان معمولها لا يكون اجنبيا بل سببيا
اي اسما ظاهرا متصلا بضمير موصوفها ولو تقديرا كما في نحو زيد حسن
وجها اي منه فلا يقال زيد حسن عمرا كما يقال زيد ضارب عمرا لانها ماخوذة
من فعل لازم وقد جرت على الاسم فلا يقتضي حينئذ الا ضميرا واحدا كما
في اسم الفاعل اللازم والمراد بمعمولها ما عملها فيه بحق الشبه
فلا يرد نحو زيد بكر فرح اذ عملها في الظرف وعديله بما فيها من معنى
الفعل ومنها ان معمولها مشبه بالمفعول به ولا يراعى له محل بالعطف
وغيره ولا ينفصل بينه وبينها بفاصل لفظا ولا ان لا تعمل محذوفة
ولا تنصب الضمير ولا تعرف بالاضافة دايما وانها تونث بالالف
وتخالف فعلها فتنصب مع قصور ويجوز اضافتها الى فاعلها مغنى
من غير ضعف ولا قلة في الكلام وان ال الداخلة عليها حرف تعريف
واسم الفاعل على الخلاف منها في ذلك كله ولمعمولها بالنسبة لعملها
فيهم ثلاث لغات احداها ان يرفع الفاعلية باتفاق بعد اطلاقها
صفة من ضمير موصوفها كزيد حسن وجهه او على الابدال عند بعضهم
من الضمير فيها وثانيها ان ينصب على التمييز او على التشبيه بالمفعول
به ان كان نكرة كزيد حسن وجها او عليه فقط ان كان معرفة
كزيد حسن الوجه ولهذا قال والثاني متعين في المعرفة وثالثها
ان يخفض بالاضافة اي بسببها كزيد حسن الوجه الا اذا كانت
الصفة بال وهو مجرد منها والاضافة كالحسن وجه او مضافا للمجرد
منها كالحسن وجه اب او مضاف لضمير الموصوف كالحسن وجهه

عبارة معي زيد ابوه ضارب

منهما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)